

Distr.: General  
19 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي، وهو منظمة  
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

180612 150612 12-31161 (A)



## بيان

لا يفصلنا عن عام ٢٠١٥ إلا ثلاث سنوات، ولا يزال العديد من الدول في العالم النامي بعيدا كل البعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي نيجيريا، لا تزال تلك الأهداف أبعد ما تكون عن التحقيق، بالرغم من الجهود المختلفة التي تبذلها الحكومة الاتحادية.

وقد وضعت الدولة النيجيرية مبادرات من قبيل البرنامج الوطني للقضاء على الفقر، الذي تم الأخذ في إطاره بشراء دراجات ثلاثية العجلات مستوردة من الهند تُعرف محليا باسم "كيكي نايب" (KeKe NAPEP)، وبيعها في سياق تمليك مؤجر إلى الشباب العاطل عن العمل لأغراض تجارية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت الحكومة في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٢ مبلغا قدره ٥٠ بليون نيرة خُصص لمكافحة تزايد معدلات البطالة والفقر، ولا سيما في صفوف الشباب، التي ولدت عددا لا يحصى من المشاكل الاجتماعية، وبخاصة في الجزء الشمالي من نيجيريا. ويبدو أن هذه الجهود كافة لا تمثل إلا نقطة في محيط الفقر، حيث إن أكثر من ٧٠ في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا.

وأدت موجة الفقر هذه الآخذة في التضخم إلى نشوب نزاعات عرقية - دينية بين قبليتي تيف وجوكون وبين الرحل من طائفة فولاني وعدة طوائف في ولايتي بينو وأويو. وكان ذلك ما أشعل فتيل النزاع بين الشعوب الأصلية والمستوطنين في مدينة جوس، عاصمة ولاية بلاتو، الذي استمر لأكثر من عشرة أعوام. وشكّل أيضا محفزا لظاهرة بوكو - حرام في المنطقة الشمالية الشرقية، حيث تعتمد حركة التمرد هناك إلى تجنيد أفراد جيشها من حشود العاطلين عن العمل. ويكمن السبب الأساسي وراء ذلك في أن الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا يعدّ أحد أفقر المناطق في البلد، حيث يشهد أعلى معدلات الأمية وأدنى نصيب الفرد الواحد من الدخل.

ولكي يصبح بوسع الدولة النيجيرية أن تحقق قفزة كبرى إلى الأمام نحو عام ٢٠١٥، وهو الموعد الذي وافقت عليه الدول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد لحكومة نيجيريا أن تبذل جهودا دؤوبة، باتخاذ مبادرات سياسية، للحد من الفقر.

وما السبيل لتحقيق ذلك سوى بضخ موارد ضخمة في الاقتصاد، خصوصا في قطاع الصناعات التحويلية، من أجل إيجاد فرص عمل لجيشها من العاطلين عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اللجوء، على وجه الاستعجال، إلى إصلاح قطاعي النقل والطاقة، لأن بوسعهما استيعاب أكثر من ٥٠ في المائة من العاطلين عن العمل حاليا. وسيؤدي إيجاد فرص العمل إلى التقليل إلى حد كبير من الفقر وتحسين رفاه السكان فضلا عن تحفيز القطاعات

المنتجة من الاقتصاد، مثل قطاعي المنسوجات والبناء. وعلى الرغم من تحقيق نمو اقتصادي تجاوز معدله ٥ في المائة في عام ٢٠١١، فلا يزال هناك فقر مدقع، ذلك أن النمو لم يؤدّ إلى تحسن الأحوال المعيشية لغالبية المواطنين. فالنمو المسجل تحقق أساسا في قطاعي النفط والخدمات، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يركز على التكنولوجيا، وهو بذلك يفتقر إلى القدرة على توظيف العديد من العمال.

وسيؤدي القضاء على الفقر إلى تحسين الصحة من خلال خفض معدل وفيات الرضع والوفيات النفاسية، ولا سيما تلك الناجمة من الملاريا وأمراض الطفولة، التي لا تزال في تصاعد مستمر نتيجة للبطالة والفقر.

وفي ظل ما تقدم ذكره، ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة الدول، في إطار اجتماعات يعقدها رؤساء الحكومات، على تمويل القطاعات الحقيقية لاقتصاداتها.